

مداخلة وزير الدولة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي

رمطان لعمامرة

في مؤتمر باريس حول عملية السلام في الشرق الأوسط

(15 جانفي 2017)

السيد الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

السيدات والسادة ،

إن الجزائر المتشعبة والمدفوعة بالمبادئ والقيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة تشيد بالأشواط التي قطعتها المبادرة الفرنسية والتي تحظى بتأييدها، مثل غيرها من الجهود الهادفة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. فرئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، الذي أكد للرئيس فرنسوا هولاند، منذ جوان 2015، هذا التأييد مع استمراره شخصيا في مرافقته بتشجيعاته، ليرحب بعقد هذا المؤتمر متمنيا له كل النجاح.

و هنا، أغتتم الفرصة للتعبير عن تقدير الجزائر البالغ لنظيري الفرنسي، السيد جان مارك إيرولت، ومن خلاله للسلطات الفرنسية لمثابرتهم في هذا الجهد، وكذا على استقبالهم الحار.

إن تواجدنا الجماعي في باريس هو شهادة على مدى تمسكنا بالعمل من أجل السلام من خلال صيغة الدولتين المتعايشتين جنبا لجنب على النحو المكرس من قبل المعنيين أنفسهم ضمن المكاسب المحققة من خلال مفاوضاتهم، على نهج تسوية عادلة، وشاملة، ودائمة للنزاع الإسرائيلي-ال فلسطيني. وإن إطار مثل هذه التسوية محدد المعالم من قبل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادئ مؤتمر مدريد للسلام، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، وكذا في خريطة الطريق والاتفاقات المبرمة بين الأطراف، فضلا عن محتويات مبادرة السلام العربية. فإرادة الجانب الفلسطيني في تحمل مسؤولياته في هذا الإطار لم تكن يوما محل أدنى شك.

وإنه لمقام مناسب للتنويه وبجدارة بالالتزام المتميز الذي أبداه كاتب الدولة الأمريكي جون كيري في سعيه من أجل السلام.

السيد الرئيس  
أصحاب المعالي والسعادة  
السيدات والسادة ،

نجتمع اليوم، مع بداية السنة 2017 والتي تنبئ بالكثير من التحديات، قصد تنشيط وتحفيز عمل المجتمع الدولي تجاه أزمة الشرق الأوسط التي طال أمدها كمصدر لظلم تاريخي تولدت عنه مآسي، وتوترات، وأعمال عنف بجميع أنواعها في منطقة حساسة ومعقدة. إن إعادة تركيز الاهتمام والجهد، والذي استحوذت عليهما ولمدة طويلة نزاعات أخرى، لهو بالتأكيد مناسب وملائم.

وفي هذا المشهد الجيوسياسي الثقيل بالتهديدات التي تتغذى من السبب الأصلي لعدم الاستقرار الهيكلي المؤثر فيها، جاء القرار 2334 المصادق علي من قبل مجلس الأمن للأمم المتحدة، والذي يدين مواصلة بناء المستوطنات على الأراضي الفلسطينية المحتلة، حاملا لإمكانية الخروج من الجمود من خلال استبعاد كل الأعمال الانفرادية والفرض غير الشرعي للأمر الواقع.

إن في الشرق الأوسط الذي تجتازه موجات سلبية من التطرف والإرهاب، تبقى تلبية الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس-الشرقية، هي وحدها الكفيلة بفتح عهد جديد لصالح كل شعوب المنطقة.

فالأمل معقود على أن تتمخض عن اجتماعاتنا هذه خطوة واعدة في هذا الاتجاه الصحيح.

وأشكركم على حسن الإصغاء.